

أحمد موسى بدوي

تحوّلات الطبقة الوسطى في الوطن العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣). ٤٤٨ ص.

بول طبر (*)

الجامعة اللبنانية الأمريكية.

- ١ -

من الكتب حول الطبقات في بلدان عربية متعدّدة، وناقش ما اعتبره متصلاً بموضوع بحثه، ولكن باقتضاب لافت. من وجهة نظري، كنت أودّ لو أن الكاتب اختصر هذا الاستعراض الذي غطى ما يقارب ثلث الكتاب (أي ١٦٠ صفحة)، واكتفى باستخلاص ما هو أساسي بالعلاقة مع موضوع بحثه عرضاً ونقداً أو موافقة، مع بعض التحليلات لكتّاب بعضهم أجانب، ولا سيما في النقاش النظري، وبعضهم الآخر عرب.

كما قام المؤلف في الفصول المخصّصة لتقديم تحليله للتركيب الطبقي في الوطن العربي بالتأكيد أن الإطار النظري الذي يقدمه لتحليل الطبقات ينطبق على كل بلد عربي من دون أي استثناء. وهنا لا بد من الاعتراف للكاتب بجرأته العالية للتصدّي لهذه المهمة الصعبة، رغم المخاوف التي يمكن لأي باحث أن يشعر بها تجاه تحقيق مثل هذا الهدف. فما هو هذا الإطار النظري، وما هي مصادره في الكتابات العديدة حول الطبقات؟

للوهلة الأولى، يبدو أن تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي موضوع يصعب التطرق إليه لاشتماله بالضرورة على بلدان عربية متعدّدة ومتنوعة من حيث البنى السياسية والمسارات والموروثات التاريخية. لذلك كنت متوجساً في البداية من قدرة المؤلف على الإحاطة الشاملة بموضوع الكتاب وتمكّنه من التقاط، لا بل إيجاد، ما هو مشترك في دراسة الطبقة الوسطى، بل قل الطبقات في مجمل المنطقة العربية. وبعد قراءتي للكتاب، وجدت أن توجّسي كان في غير محله.

بالطبع، لا يلغي قيام المؤلف بالمهمة أعلاه ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث، ليس فقط على مستوى كل بلد عربي بمفرده، ولكن أيضاً على مستوى جميع البلدان العربية أو بعضها الأكثر تجانساً. وهذا بالضبط ما فعله الكاتب، ولو مداورة، ومن أجل غرضه الأعمّ: لقد قام باستعراض ثلة

- ٢ -

ينطلق الكاتب من القول إن التركيب الطبقي العربي يتألف من ست طبقات: «الطبقة المركزية المتحركة، والطبقة الوسطى العليا (المتنفذة)، والطبقة الوسطى المستقرة، والطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والفئات اللاتبقية»، وهي ترجمته العربية لمفهوم الـ «Under Class». مصادر هذا التوصيف للتركيب الطبقي العربي عديدة، منها كتاب غلبرت وكال عن البنية الطباقية في الولايات المتحدة، ونظرية رايت عن الموقع الطبقي المتناقض للطبقة الوسطى، ونظرية بورديو حول الحقل والرأسمال الملازم لكل حقل. كما يعترف الكاتب بتأثره بكتاب عرب كانوا قد نشروا كتابات عديدة حول الطبقات في بلدان عربية محدّدة، نذكر منهم، على سبيل المثال، كتابات نصر ودوبار عن لبنان، وعبد الباسط عبد المعطي، وأحمد حسين عن الطبقة الوسطى في مصر، وخلدون النقيب عن مجتمعات الخليج.

ويأخذ الكاتب من غلبرت وكال التصنيف السداسي للطبقات، لكنه يؤكد أن هذا التصنيف ينقصه الاعتراف بالبعد الاستغلالي للعلاقة بين الطبقات (المقولة الماركسية الأساسية حول العلاقة بين الطبقات)، كما أنه يحتاج إلى إدخال علاقات استغلال النفوذ القبلي/الطائفي/الإثني/الثوري والتسلطية السياسية. وفي سياق تشديده على الصفة الاستغلالية للعلاقة بين الطبقات، مستفيداً بذلك من كتابات رايت، يضيف أيضاً اعتراضه على ما يقوله رايت من أن الاستغلال داخل البنية الطباقية له ثلاثة وجوه (وهي استغلال ملكية وسائل الإنتاج،

والاستغلال البيروقراطي، واستغلال المهارات الفنية) بالقول إن امتلاك المهارات لا يدخل في علاقة استغلالية مع من هم محرومون منها، وإنما العلاقة بين أصحاب المهارة والاختصاص والعمال الذين تنقصهم المهارة هي علاقة تنافس. والفرق بين الاستغلال والتنافس واضح للعيان.

من جهتي، إنني لا أوافق على هذا التحليل، لأنه لا يلاحظ ما قصده رايت عندما ربط المهارة والاختصاص بعملية الاستغلال الطبقي. فبالنسبة إلى رايت، فإن أصحاب الاختصاص يقومون في سياق تنفيذهم لعملهم بممارسة السلطة البيروقراطية المنوطة بهم بحكم مهارتهم على العمال، وبذلك يقومون بممارسة جانب مهم من جوانب استغلال علاقات ملكية ووسائل الإنتاج، ولو نيابة عن طبقة مالكي هذه الوسائل. ففي سياق هذا التحليل، لا يجوز إغفال تمكين مهارة أصحاب الاختصاص من المشاركة في استغلال السلطة البيروقراطية على العمال، والتي من دونها لا يمكن إنتاج فائض القيمة والاستحواذ عليه.

أما بالنسبة إلى استخدام نظرية بورديو، فإن الكاتب يضع القارئ في حيرة من أمره: فإذا كان مفهوم بورديو عن الرأسمال هو أشمل من مدلوله الاقتصادي الحصري، بحيث إنه يتضمن الرأسمال الاجتماعي والثقافي والسياسي، وأن لكل رأسمال مجاله الخاص، رغم تراكم المجالات مع بعضها البعض، فإن القول بذلك لا يكفي لتوضيح الطبيعة المعقدة لتدخل العلاقات الاجتماعية (القبليّة، والجهوية، والطائفية، وغيرها)، والعلاقات الثقافية (مثلاً الاختصاص الجامعي)،

المؤلف غير دقيق. لنأخذ، على سبيل المثال، ما يسمّى بـ «الطبقة المركزية المتحركة»: ليس بالضرورة أن جميع من هم في قلب السلطة المركزية ينتمون في الوقت نفسه إلى فئة مالكي وسائل الإنتاج، والعكس صحيح، لاعتبارات تتعلق بندرة الرأسمال السياسي/ السلطوي العائدة، إما إلى تكوين الحزب الحاكم أو/و إلى طبيعة الرأسمال الاجتماعي وتأثيره في حظوظ التوصل إلى دائرة السلطة المركزية. بكلمة أخرى، يمكن القول إنه عندما يدخل الرأسمال الاجتماعي إلى الحقل السياسي، فإنه يتحوّل وظيفياً إلى رأسمال سياسي، وبذلك يعيد صياغة بنية هذا الحقل، بحيث تصبح العلاقات الطائفية والقبلية والإثنية... إلخ الضابط والمنظم للعلاقات السياسية، فتنتفي بالتالي إمكانية ظهور المواطن كفاعل سياسي (اجتماعي)، ويحل محله الفاعل الطائفي والقبلي والإثني... إلخ.

وعلى صعيد التحليل الطبقي، أقول إن استخدام المنظور العائد إلى بورديو يؤدي إلى خريطة طبقية معقّدة أكثر كثيراً مما يلاحظه الكاتب باستعماله ما يسمّى بـ «الطريقة الأفقية لدراسة التركيب الطبقي»: أولاً، إن سيادة الرأسمال الاجتماعي (العصبية الطائفية، والإثنية، والقبلية... إلخ) في حقل علاقات القوى في ما بين الرساميل المتنوّعة (وهي أساساً الرأسمال الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي)، تجعل منه عنصراً مكوّناً في الحقل الاقتصادي، وبالتالي يتحوّل وظيفياً إلى رأسمال اقتصادي (وإلى مكوّن للرأسمال السياسي في الحقل السياسي، كما ذكرنا أعلاه). وعليه، يتحدّد التركيب الطبقي والعلاقات الطبقية بطريقة أكثر تعقيداً مما يقدمها الكاتب عند استخدامه للمنظور الأفقي

والعلاقات السياسية في التركيب الطبقي للمجتمعات العربية. فالمسألة تتعدّى عمليات التبادل بين مختلف الرساميل للتأثير سلباً أو إيجاباً في البنية الطبقية للمجتمع العربي المعني، لتطال التدخل المباشر في تكوين الطبقات والعلاقات في ما بينها. وتماشياً مع النظرية البورديوية، فإن الشكل الموضوعي أو المأسس للرساميل الاجتماعية والثقافية والسلطوية عندما تدخل المجال الاقتصادي، يتغيّر وتحوّل إلى رأسمال اقتصادي، يدخل في صميم التركيب الطبقي والعلاقات في ما بينها. وعند هذه النقطة بالذات تصبح مهمة الباحث هي كشف تأثير هذا التحوّل في البنية والعلاقات الطبقية، ورسم الحدود الفاصلة، ليس فقط ضمن الطبقة الواحدة، وإنما بين الطبقات أيضاً. والسؤال أيضاً يتعلق بتأثير كل ذلك في مسارات الصراع والتحوّلات السياسية والاجتماعية في المجتمع المعني، بحيث إنه يتعدّى التوصيفات الشائعة عن هذه المسارات، كالقول، مثلاً، إنها طبقات مشوّهة التكوين أو أنها صراعات ملتوية... إلخ.

- ٣ -

هنا نصل إلى النقطة النظرية الأخيرة التي أرغب بقولها في ضوء قراءتي لكتاب **تحوّلات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**. إذا تبّينا المنظور البورديوي في تحليل الطبقات في الوطن العربي، فإننا نجد أن تقسيم الطبقات إلى ست طبقات (الطبقة المركزية المتحرّكة، والطبقة الوسطى العليا (المتنفّذة)، والطبقة الوسطى المستقرّة، والطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والفئات اللاتطبقية الكادحة) المعتمد لدى

بالضرورة أن تتجلى درجة الاستغلال هذه في الفروقات بالأجور فقط، بل أيضاً في توزيع المهام في الهرم الإداري، والتوزيع الطائفي للعمالة على القطاعات بصورة أعم، وتوفير فرص الحراك الاجتماعي... إلخ. وينسحب الأمر نفسه على المجالين السياسي والاجتماعي، وبالتالي تتحدد المواقع ودرجة النفوذ في كل من الحقلين وفق الرأس المال الاجتماعي (الطائفي) المسيطر.

وفق هذا المنظور للتحليل الطبقي، لا يصح أن نقول جرياً مع الكاتب إن التحليل الأفقي في دراسة الطبقات يساهم فقط في تعيين حدود فئات الطبقة الوسطى، ولا سيما الفئة المتنفذة والمستقرة، ذلك أن مفعول المنظور البورديوي يطال حكماً مختلف الطبقات ودينامكية العلاقات في ما بينها.

ويبقى أن نسجل أن الكاتب أصاب، رغم محدودية استخدامه للمنظور البورديوي في تبيان تأثير العلاقات الأولية والسياسية في رسم صورة أدق لتكوّن الطبقات، وللحراك الطبقي في الوطن العربي بمختلف أشكاله (الحراك الضفدعي والنفقي، مثلاً). كما أنه أجاد في استخدامه للإحصاءات العامة لتوضيح حدود ترسيمته للتركيب الطبقي في الوطن العربي.

وأخيراً، لا بد من التنويه إلى أن الفصل الخامس، وهو عن «الإطار النظري لدراسة تحولات الطبقة الوسطى»، والفصل الأخير، هما من أمتع الفصول في الكتاب، لاحتوائهما على نقاش نظري مهم وجديد إلى حد ما حول الطبقات، وعلى نقاش نتائج عينة من البحث الميداني الذي أجراه الكاتب في الكويت ومصر والمغرب □

في تحليله للطبقات. إن اختراق الرأس مال الاجتماعي للحقل الاقتصادي يؤدي إلى إعادة صياغة العلاقات الطبقية، وبالتالي تقسيم وضبط هذه العلاقات وفق منطق ما يسمّى بـ «العلاقات الاجتماعية الأولية». بذلك تتعقد البنية الطبقية أكثر، ويدخل في تكوينها عامل «الرأس مال الاجتماعي».

وفي المحصلة، تتراجع الولاءات المطلوبة والطبقية لصالح استراتيجيات الفاعل «الاجتماعي الأولي»، وتبرز آليات إعادة إنتاج البنية الطبقية على قاعدة الولاءات «الاجتماعية الأولية».

- ٤ -

لنأخذ، على سبيل المثال، الرأس مال الاجتماعي الطائفي، وما يفعله في المجال الاقتصادي والتركيب الطبقي الملازم له، عندما يكون مسيطراً: أولاً، تصبح كل طبقة منقسمة إلى أجنحة طائفية، بسبب تدخل العلاقات الاجتماعية الأولية (الطائفية) في إعادة صوغ علاقات الاستغلال الطبقي والسيطرة الطبقية. وعليه، تصبح لدينا أجنحة طائفية غير متساوية للطبقة البرجوازية، والطبقة الوسطى، والطبقة العاملة، على السواء، ويتحدد موقع كل جناح ضمن طبقته، وبالعلاقة مع الطبقة الأدنى أو الأعلى منه بالهوية الطائفية لذلك الجناح. فالجناح الأقوى ضمن الطبقة البرجوازية، على سبيل المثال، يصبح الجناح الذي «يملك» الرأس مال الطائفي المسيطر، والعكس صحيح. كما أن درجة استغلال هذا الجناح لأبناء الطبقة المستغلة تتفاوت بحسب الإنتماء الطائفي للأجنحة المكوّنة لتلك الطبقة. وليس